السنة ١٥ - ١ - ٨٣

مثقفون يجتمعون في المجلس الجنوبي ويقررون الدعوة إلى مؤتمر عام لمساعدة المعتقلين في أنصار

اعلن المجلس الثقافي للبنان الجنوبي ان مثقفين من اساتذة جامعيين ومحامين وكتاب وفنانين وطلاب ومنتمين الى هيئات اجتماعية ونسائية ونقابية عقدوا اجتماعا في مقره وقرروا العمل على تشكيل لجنة وطنية لمساعدة عائلات المعتقلين في انصار ، والدعوة الى مؤتمر وطني يعقد تحت شعار « الافراج عن جميع المعتقلين ، الجلاء التام عن لبنان » .

وجاء في بيان صدر عن المجلس امس ان المجتمعين اتخذوا القرارات الآتية :

اولا : العمل بمختلف السبل والوسائل لرفع ستار الصمت الكثيف عن واقع معتقل « انصار » والعمل على كشف حقيقة ما يجري في داخله من صنوف القهر والانتهاك والتعذيب .

ثانيا : توظيف جميع العلاقات الدولية والصداقات للضغط على اسرائيل من اجل الافراج السريع عن كافة المعتقلين في « انصار » واعادتهم الى اسرهم واطفالهم ومجالات عملهم .

ثالثا : القيام بحملة واسعة محلية وعربية وعالمية من اجل ازالة معتقل (انصار) من ارض الجنوب اللبناني ، ومن اجل اجلاء قوات الاحتلال الاسرائيلي عن لبنان وعودة السيادة الشرعية على كامل ترابه .

رابعا : القيام بحملة اعلامية شاملة تهدف الى فضح الاجراءات التعسفية التي يقوم بها جيش الاحتلال الاسرائيلي ضد المعتقلين في « انصار » وضد المواطنين اللبنانيين وكشف حقيقة انتهاكها الصارخ لشرعية حقوق الانسان وخرقها المتمادي لمعاهدة جنيف المتعلقة بحقوق اسرى الحروب .

خامسا : العمل على تشكيل لجنة وطنية تأخذ على عاتقها بذل كل جهد لتحقيق المطالب السالفة الذكر ومن اجل مساعدة عائلات المعتقلين ودعمها ماديا ومعنويا ثم ، اخيرا من اجل الدعوة الى مؤتمر وطني عام ينعقد تحت شعار : الافراج عن جميع المعتقلين ، الجلاء التام عن لبنان .

من جهة ثانية ، ذكرت الاذاعة الاسرائيلية امس ، « ان اللجان الخاصة بالنظر في الاعتراضات التي شكلها الجيش الاسرائيلي انتهت من البحث في اوضاع ١١٠٠ معتقل في معسكر انصار تمهيدا لاطلاق سراحهم » .

وقالت الاذاعة : « ان هذه اللجان قدمت توصياتها الى قائد المنطقة الشمالية الجنرال امير دروري في شان الافراج عن ٣٠ من المعتقلين ، بعد ما تبين زوال المحاذير الامنية بالنسبة اليهم ، وبالتالي زوال اسباب توقيفهم ، وقد افرج عن معظم هؤلاء بموجب هذه التوصيات » .

وذكرت الاذاعة ان « المدعي العام العسكري قال ان كل المعتقلين في معسكر انصار قدموا طلبات للمثول امام هذه اللجان لتبت بامرهم ، بدعوى ان ليست لجيش الدفاع الاسرائيلي صلاحيات لاعتقالهم . وقال المدعي العام انه ما لم تقدم الاستخبارات العسكرية الادلة والاثباتات لدحض هذه الطلبات ، والاشارة الى ان مقدم الطلب يعتبر خطرا امنيا على جيش الدفاع الاسرائيلي في المنطقة ، او انه قام باعمال تخريبية ، فان هذه اللجان ستقدم توصياتها الى قائد المنطقة الشمالية للافراج عنهم » .

واعرب المدعي العام - حسب الاذاعة الاسرائيلية - عن « اعتقاده بان غالبية التوصيات ستتم الموافقة على تنفيذها ، والا فسيعاد النظر فيها ، ويطلب من القيادة الشمالية شرح الاسباب التي دفعتها الى عدم تنفيذ هذه التوصيات » .